النشرة
العربية - الفرنسية

الغرفة التجارية العربية الفرنسية

شهرية تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية ـ العدد ١٠٨ ـ مارس ـ ابريل / ٢٠١٩

افطار عمل في الغرفة التجارية العربية الفرنسية

استباق المخاطر والتمويل وكيفية ضمان الصادرات والاستثمارات في الدول العربية

لا شك في ان اعادة التوازن الى الميزان التجاري هي شرط اساسي للنهوض الاقتصادي الفعلي في فرنسا. وهذه الحقيقة التي تؤكد عليها كل الحكومات المتعاقبة منذ سنوات وجدت ترجمتها العملية مؤخرا مع اجراء العديد من لاصلاحات الهادفة الى تعزيز تنافسية الشركات على المستوى الوطني كما على المستوى الدولي وانشاء وسائل وآليات تدخل متعددة من اجل توفير التمويل والضمانات اللازمة لانتشار هذه الشركات في الخارج ومواكبتها في اقتحام اسواق جديدة وزيادة حصصها بأقل قدر من المخاطر وحظوظ أكبر في النجاح.

ومنذ تأسيسها في العام ١٩٧٠ تقوم الغرفة التجارية العربية الفرنسية، الى جانب الاطراف المختلفة في منتخب فرنسا التصديري، بعمل دؤوب من أجل مساعدة الشركات الفرنسية وتزويدها بالآليات وادوات الدعم والمساندة والمواكبة لكي تساعدها على التوسع والانطلاق في نشاطاتها في الخارج. وحرصا منها على أداء هذه المهمة، ووفاء لالتزامها الاساسي، وفي اطار برنامج افطارات العمل، دعت الغرفة يوم العشرين من شهر مارس السيد روبن نيزار الخبير الاقتصادي في مؤسسة (كوفاس) ليستعرض نتائج ترتيب ٢٠١٩ لمؤشر مخاطر الاستثمار في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ودعت الغرفة أيضا السيد ليونيل باربارو مدير تمويل الصادرات في بنك الاستثمار الحكومي الفرنسي،ليشرح دور مؤسسته خلال هذا اللقاء الذي حرص على اعداده وحسن تنظيمه مسؤولا الغرفة السيدة نيروز فهد والسيد دومينيك برونان.

المحتويات

- افطار عمل في الغرفة : استباق المخاطر وكيفية ضمان الاستثمارات في الدول العربية
  الصفحة ١ الى ٤
- المبادلات التجارية الفرنسية المبادلات مع العالم العربي
  الصفحة ٥الى ١٠
- الاقتصاد الفرنسي
  الصفحة ١١ الى ١٤
- العالم العربي
  الصفحة ١٤ الى ١٦

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية، توزع مجاناً، غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية
بوابة العبور الى
الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris – الغرفة التجارية العربية الفرنسية
Tél. 01 45 53 20 12 - Fax : 01 47 55 09 59 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

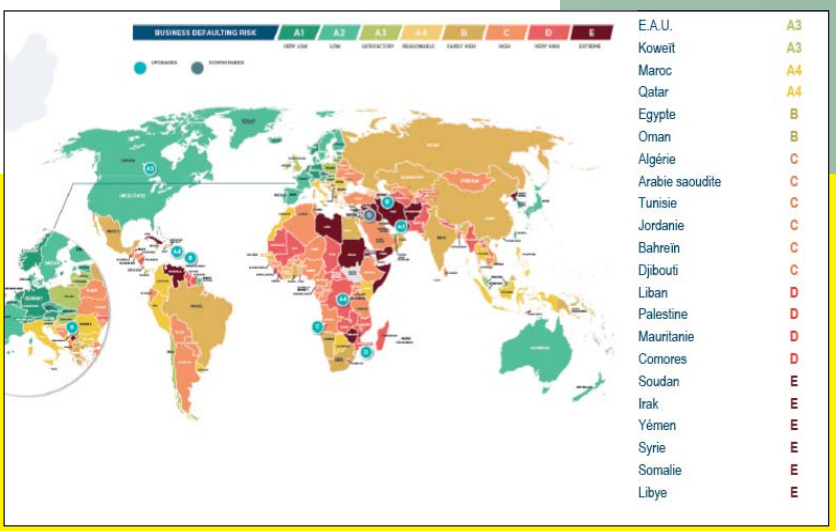

افتتح اللقاء رئيس الغرفة السيد فانسان رينا قائلا: لقد اردنا ، في الغرفة ، دعوة مؤسسة (كوفاس) لكي تعرض لنا البارومتر السنوي الذي تعده حول مخاطر الاستثمار في الدول والقطاعات، وتقديم تحليل لهذه المخاطر بما يسمح باعداد اليات مالية للوقاية والتأمين. كما أردنا مشاركة بنك الاستثمار الحكومي الفرنسي ليحدثنا عن الاليات القائمة لمواكبة الشركات على المستوى العالمي.

ولفت الرئيس رينا، بالمناسبة الى أهمية التكامل بين المؤسستين ومقاربات كل منهما بما يسمح بتوفير الامان للشركات الراغبة في العمل دوليا سواء كانت شركات صغيرة ام مجموعات كبيرة.

وقدم السيد رينا مجموعة (كوفاس) مشيرا الى انها تتمتع بخبرة تمتد الى سبعين عاما، وتمتلك طاقات هائلة وشبكة واسعة في عالم التامينات والقروض وادارة المخاطر، وهي تتواجد في قلب الاقتصاد العالمي من خلال ٥٠ الف زبون يتوزعون على ٢٠٠ بلداً، وأكد على أهمية الاطلاع على نشاطات هذه المؤسسة وآليات عملها والتقديمات والخدمات التي توفرها للشركات.

وبالنسبة لبنك الاستثمار الحكومي الفرنسي أشار رئيس الغرفة الى ان المهمة التي اوكلت الى هذه المؤسسة منذ مطلع ٢٠١٧ على صعيد المواكبة المالية للشركات العاملة خارج فرنسا وهو ما جعل من البنك عنصرا اساسيا في منتخب فرنسا التصديري.

وكانت المحاضرة الاولى للسيد روبن نيزار الذي أكد اولا على ان هدف مداخلته هو تقديم رؤية للمخاطر في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مستندا في قياس هذه المخاطر الى عملية تقويم ثلاثية الاركان: تحليل ماكرو اقتصادي مالي وسياسي، رؤية كوفاس لبيئة الاعمال وثالثا تجربة وخبرة المؤسسة المتواجدة في اكثر من ٢٠٠ دولة في مجال الدفع والوفاء بالالتزامات المالية. وذكر ان سلّم التقويم الذي تعتمده (كوفاس) يتراوح من علامة (أ ١ الى اي) مشيرا الى ان علامة أ١ تعني ان الخطر ضعيف بعدم السداد والدفع وعلامة (أي) تعني خطرا عاليا في العجز عن الدفع.

وانتقل الى تحليل مستوى المخاطر في دول المنطقة لافتا اولا الى أمرين ، الاول عدم التجانس وتعددية المسارات الاقتصادية لدول المنطقة وبالتالي تعدد مستويات المخاطر التي تتراوح علاماتها بين علامتي (سي) و (دي) في سلّم كوفاس. وقال ان هاتين العلامتين تعكسان وجود مخاطر عالية وسببها الاساسي يعود الى الصدمات الكبرى التي تعرضت لها دول المنطقة وهي: الصدمات السياسية التي ما زالت بعض الدول تدفع ثمنها، وصدمة أسعار المواد الاولية وخاصة النفط التي انعكست على ديناميكية الدول المصدّرة.

وللدلالة على ضخامة الصدمة ذكر السيد نيزار ان اسعار النفط التي كانت تتراوح ما فوق المئة دولار للبرميل بين أعوام ٢٠١٠ و ٢٠١٤ قد انهارت الى ما دون ٣٠ دولارا في عام ٢٠١٦ بسبب طفرة العرض في السوق، وهي طفرة مرتبطة بصعود انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. وهذا التراجع الحاد ما زال حتى الان ينعكس على الاسعار التي لم تستعد بعد مستويات ما قبل ازمة ٢٠٠٩ على الرغم من وجود قرارات سياسية لاعادة التوازن بين العرض والطلب بهدف دفع الاسعار الى اعلى.

واضاف ان حال تأرجح الاسعار هذه تجعل من الصعب على الدول المصدّرة التخطيط للمستقبل اذ تجد نفسها مضطرة لتكييف الانتاج واقامة اتفاقات يمكن ان تكون مؤلمة لقطاع المحروقات حتى لو بدت مثمرة على صعيد الاسعار اذ ان هذا القطاع يظل يعاني من صعوبات تنعكس باستمرار على كامل الحركة الاقتصادية وتساهم في نمو ضعيف في غالبية الدول. واكمل مقاربته بالاشارة الى ان منطقة الشرق الاوسط تمتلك اقتصادات تسير بسرعتين بما يسمح للقطاعات غير النفطية المساهمة أكثر في النمو خصوصا عندما يكون قطاع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

المحروقات يلعب دورا ضعيفا في النمو واحيانا دورا سلبيا. وشرح قائلا ان ارتفاع الاستثمارات الحكومية في مرحلة الصدمة من أجل دعم القطاع غير النفطي دفع الدول المصدرة للنفط الى انتهاج سياسات تصحيح مالية وضبط الموازنة. وهو ما سمح في تحسين توازنات الموازنات العامة وتحرير اجزاء هامة من الموازنة وتوجيهها نحو استثمارات في راس مال قطاعات غير نفطية وذلك بهدف تنويع الاقتصاد. اما عن القطاعات المعنية بهذه المساعدات فذكر منها البنى التحتية والمشتقات النفطية مثل الكيمياء والبتروكيماويات او النقل والمواصلات والسياحة التي هي قطاعات معنية بسياسة التنويع الاقتصادي. وختم مداخلته عن الدول المصدّرة للنفط بالاشارة الى ان الوضع الاقتصادي هو في صدد التحسن في هذه الدول مع استمرار بعض الصعوبات المرتبطة بتأرجح الاسعار في القطاع النفطي . وقال ان الدول التي تملك احتياطيات عملة صعبة يمكنها ان تدعم اقتصادها وتستمر في الاستثمار بينما دول اخرى مثل البحرين والجزائر تعاني من صعوبات خاصة بها.

وفي ما يخص الجزائر التي تعاني من نضوب صندوقها السيادي منذ بداية الازمة وانخفاض احتياطها من العملات بشكل كبير من ١٩٥ مليار دولار في ٢٠١٣ الى ٨٠ مليار دولار، تسعى السلطات الى تمويل عجزها بواسطة آليات غير تقليدية مع ما يحمل ذلك من مخاطر تغذية التضخم وخفض النمو عبر زيادة الضغط على استهلاك العائلات المنخفض اصلا بسبب معدل البطالة المرتفع خصوصا لدى الشباب من هم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة (٣٠٪). أما البحرين حيث احتياطي العملة الصعبة ضئيل ولا يغطي الا اقل من شهرمن حاجات الاستيراد فان الاقتصاد يصبح مرتهنا بتدفق رؤوس الاموال الخارجية وبمساعدات الدول الاخرى الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة للدول المستوردة للنفط، وبخاصة المغرب ومصر وتونس، فان الوضع يختلف. فبالنسبة للمغرب الذي اعتمد استراتيجية تحول في النموذج الاقتصادي يشير السيد نيزار الى ان المملكة تظل تحظى باستقلالية قطاعها الزراعي الذي يمثّل ١٤٪ من الناتج المحلي وله تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي. ومن هنا اهمية الرهان على القطاعات غير الزراعية حيث تأرجح الاسعار وتقلبات الانتاج تلعب دورا أقل، مثل قطاع السيارات والطيران والصناعات الكيميائية والتعدين التي تدعم الاقتصاد. وذكر ان المملكة المغربية التي التزمت تحسين بيئة الاعمال بدأت تحصد النتائج الايجابية لجهودها لكنه اشار الى ان مستوى الخطر الاجتماعي في المغرب يزيد منذ سنوات ما يضع البلاد في عداد الثلث الاول في اللائحة العالمية للدول ذات المخاطر.

اما مصر التي عرفت بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦ تراجعا في احتياطيها من العملة الصعبة وعائدات السياحة وتحويل الاموال من الخارج والاستثمارت الاجنبية المباشرة فقد انطلقت في برنامج انعاش اقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي مما ادى الى نتائج ايجابية قادت الى استقرار الوضع الماكرو اقتصادي، وبدأ احتياطي العملات الصعبة يزيد والاستثمارات ترتفع والسياحة تتحسن والنمو يسجّل معدلات مرتفعة نسبيا: ٥٪ في ٢٠١٨ ـ ٢٠١٩ ويتوقع ان يصل معدل النمو الى ٥,٦٪ في ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠ ورغم ذلك يلفت خبير كوفاس الى التحذير من بعض مؤشرات الهشاشة التي تذكر بحالة الارجنتين حيث قاد التيسير النقدي السريع الى هروب رؤوس الاموال خصوصا وان التضخم في مصر ما زال عند مستويات مرتفعة رغم انخفاضها بعض الشيء.

وفي ما يخص تونس، حيث انعكس انخفاض عائدات السياحة بشكل سلبي على الميزان التجاري وسعر الدينار بما يغذي بدوره التضخم ويهدد بخضّات اجتماعية، من المشروع التساؤل عن المخاطر السياسية التي تهدد البلد. وقال: من الاكيد انه منذ عام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ انخفض الخطر السياسي في تونس لكنه يظل عند مستوى مرتفع بما يضع البلاد في الثلث الاول من بين ١٦٠ دولة يشملها المؤشر. وختم يقول ان الخطر السياسي هو ابرز المخاطر التي تحيق بدول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا استنادا الى مؤشر كوفاس. وقبل ان ينقل الكلام الى مدير التمويل في بنك الاستثمار

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

الحكومي الفرنسي شكر الرئيس رينا المحاضر على مداخلته مشيرا الى ان مقاربتها هي ثمرة نمط عمل وتحليل معلومات تقود الى هذا التحليل لكن ترجمتها تعود الى كل منا.

واستهل السيد ليونيل باربارو مداخلته بشكر الرئيس رينا على دعوته وعرض بسرعة لبنك الاستثمار الحكومي مشيرا الى انه تاسس في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتتوزع حصصه مناصفة بين الدولة وصندوق الودائع الفرنسي. وقال ان المجموعة تنظمت في البداية حول قطبين قطب التمويل وقطب الاستثمار. وفي ٢٠١٧ توسع مجال عمل البنك مع التقارب الاستراتيجي مع مؤسسة (كوفاس) الذي أدى الى اعتماد شباك موحد وتقديم خدمات رزمة تمويل وضمانات دولية للشركات. وقال ان وكالة القروض التصديرية الفرنسية هي اليوم فرع تأمين الصادرات الذي كان يعرف سابقا باسم ادارة التأمينات الحكومية في كوفاس. وقال ان البنك يدير اليوم لحساب الدولة ٧٠ مليار يورو وقد خصص في عام ٢٠١٨ حوالى ٣٠ مليار يورو للشركات الفرنسية منها ١٩ مليارا للتمويل المباشر وملياران للاستثمارات والباقي لنشاط الضمانات و قروض الشركات لدى البنوك. وكشف ان بنك الاستثمار الحكومي يملك ٤٨ دائرة اقليمية تملك صلاحيات واسعة في كل المجالات والمهن وضمانات تغطي مجموع الخدمات وكل ذلك من خلال محاور واحد لكل شركة.

أما الخدمات التي يقدمها البنك فذكر منها السيد باربارو مساعدة الشركات على استكشاف الاسواق الدولية من خلال تقديم دعم مالي مباشر لتمويل النفقات الاولية وتقديم سلفة خزينة لمساعدة الشركات على التصدير بدون تحمل عبء مهل التسديد التي تكون احيانا طويلة لدى الزبائن الاجانب ، وكذلك المساعدة في اقامة تاسيس فروع لشركاتهم وتقديم ضمانات لتأرجح أسعار العملات تغطي الشركات تجاه تقلبات اسعار العملة، او منح قروض متوسطة المدى تسمح لمشتر محلي بتمويل شراء معدات لدى شركة فرنسية. وقال ان شريحة منتجات البنك واسعة جدا وهي تسمح بتأمين الاستثمار مع امكانية تمويل نشاطات التصدير الى جانب ضمانات المخاطر السياسية. وقال ان البنك أنشأ في العام الماضي صندوقا يمكنه التدخل في حدود ١٠ ملايين يورو و٢٠٪ من مجموع مشتريات شركة فرنسية.

وذكر السيد باربارو ان بنك الاستثمار الحكومي الفرنسي يعرض بالتعاون مع مؤسسة (بيزنيس فرانس) ومنظمة أرباب العمل الفرنسيين ومنظمات اخرى مواكبة الشركات الفرنسية في نشاطها الدولي في عدة دول وعدة قطاعات. وعلى سبيل المثال ذكر ان البنك نظم في العام الماضي للشركات الفرنسية بعثة خاصة للقطاع الفندقي والسياحة في الامارات، وبعثة اخرى للنساء رائدات الاعمال في السعودية. وختم مداخلته مشيرا الى ان منطقة الشرق الاوسط هي منطقة مخاطر ولا يجب الذهاب اليها بدون ضمانات وتأمين خصوصا وان تكاليف التأمين ليست مرتفعة.

وانتقل الكلام الى الرئيس رينا الذي اشار الى ضرورة مواكبة ومساعدة الشركات الفرنسية في مساعي تنمية اعمالها ودعم الصادرات الفرنسية واعادة التوازن الى الميزان التجاري الفرنسي، واشار في هذا الصدد الى ضرورة توحيد كل القوى والجمع بين سائر النشاطات العاملة في الاتجاه نفسه، ودعا الى ضرورة العمل على طريق سريع بخط واحد وكفريق متجانس، مؤكدا ان المهارات والوسائل والامكانيات متوفرة وموجودة. ومن ثم أفسح الرئيس رينا المجال امام جولة اسئلة واجوبة كانت مناسبة امام الحضور للتحاور مع الخبيرين في تفاصيل نشاطات وقضايا تتعلق بالتصديرالى العالم العربي ودور كوفاس وبنك الاستثمار الحكومي في تامين الصادرات وحمايتها ومساعدة الشركات على الحد من مخاطر الاستثمار الخارجي.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

التجارة الخارجية الفرنسية في ٢٠١٨

المبادلات ترتفع والعجز يزيد والفاتورة النفطية تتفاقم

في ظل ظهور مؤشرات تباطؤ لنمو الاقتصاد العالمي قادت الى انخفاضه من معدّل ٣,٨٪ في ٢٠١٧ الى معدّل ٣,٧٪ في ٢٠١٨، وعلى الرغم من التراجع البارز الذي تشهده حركة التجارة العالمية التي لم ترتفع سوى ٤٪ في ٢٠١٨ بعد تقدّمها ٥,٣ +٪ في ٢٠١٧، تميّزت حركة المبادلات التجارية الفرنسية مع دول العالم بالارتفاع في عام ٢٠١٨ فبلغ حجمها ١٠٤١,١ مليار يورو، بزيادة ٣,٨٣٪.

وسجّلت الواردات الفرنسية زيادة ٣,٨٢٪ لتبلغ ٥٥١,٥ مليار يورو، بعدما كانت ٥٣١,٢ مليار يورو في عام ٢٠١٧ وبدورها، ارتفعت الصادرات الفرنسية بنسبة ٣,٨٤٪ لتبلغ ٤٩١,٦ مليار يورو، بعد تسجيلها ٤٧٣,٤ مليار يورو في ٢٠١٧. وكانت النتيجة ارتفاعا في العجز التجاري، من -٥٧,٨ مليار يورو في عام ٢٠١٧ الى -٥٩,٩ مليار يورو في ٢٠١٨، اي انه تفاقم بنسبة -٢,١٪. ويكمن سبب ارتفاع العجز هذا في ارتفاع تكلفة الفاتورة النفطية ٦,٧ مليار يورو، اذ انها زادت من ٣٩,٣ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٤٦ مليار يورو في ٢٠١٨. ولكن اذا ما استثنينا قطاعي المعدات العسكرية والطاقة، نجد ان عجز الميزان التجاري الفرنسي قد تحسّ بين سنة وأخرى، فتراجع من -٣٦,٢ مليار يورو في ٢٠١٧ الى -٣٢,٥ مليار يورو في ٢٠١٨ وذلك بفضل تحسّن صادرات قطاعات السيارات والمواد الكيميائية والعطور ومستحضرات التجميل، الى جانب صناعة الاغذية والطيران والسلع الفارهة الاخرى. وفي هذا الوقت استمر قطاع الخدمات في التحسّن فسجّل عام ٢٠١٨ فائضا بحجم ٢٨ مليار يورو (٢٦,٤ مليار يورو في ٢٠١٧).

وهكذا، تأتي أرقام التجارة الخارجية الاخيرة لتؤكد على الموقع المميّز الذي تحتلّه فرنسا على خريطة التجارة العالمية والتصدير الدولي لعام ٢٠١٨، والدليل ان عدد الشركات الفرنسية العاملة في التصدير ما زال يرتفع بين سنة وأخرى وبات يزيد عن ١٢٥٠٠٠ شركة تتعطى الاستيراد والتصديرونجحت في الحفاظ على حصة سوقية لفرنسا تبلغ نسبة ٣,١٪ في السلع و٣,٥٪ في مجال الخدمات. وكذلك حافظت السلع الفرنسية على مستوى تنافسيتها تجاه منافسيها في منطقة اليورو بل عرفت تحسنا على مستوى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ألامر الذي انعكس بزيادة مساهمة قطاع التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي الفرنسي فارتفعت من ٠,١ نقطة من الناتج في ٢٠١٧ الى ٠,٦ نقطة في ٢٠١٨.

أما بالنسبة للتبادل التجاري الفرنسي مع العالم العربي فانه عرف تحسنا ملحوظا شارف ١٢٪ في ٢٠١٨ ليبلغ حوالى ٥٥ مليار يورو مصحوبا بفائض ظلّ لصالح فرنسا رغم انخفاضه من حوالى ٥ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٨٠٦,٥ مليون يورو في ٢٠١٨. ولوحظ ان هذا التراجع في الفائض قد تأتى أكثر من المبادلات مع دول المغرب العربي حيث تراجع الميزان التجاري بشكل خاص مع ليبيا والمغرب وتونس. ومع دول الخليج كان تراجع الميزان الفرنسي ملحوظا بشكل خاص مع المملكة العربية السعودية.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

توزّع الصادرات الفرنسية حسب السلع

الطيران والفضاء ومعدات النقل والسيارات وتجهيزاتها، والعطورومستحضرات التجميل والآنسجة الملبوسات والمواد الزراعية والسلع الغذائية، معدات المعلوماتية والكمبيوتر، مشتقّات ومنتجات نفطية مكّررة، منتجات تعدين ومعادن ومواد كيميائية وأدوية .. جميع هذه المهارات التي تشتهر بها فرنسا لعبت دورا في تحسن الصادرات في اتجاه القارات الخمس طوال العام ٢٠١٨.

فقد زادت عمليات تسليم الطائرات ومعدات الفضاء نحو الدول الآسيوية بنسبة +٢,٧٪ في ٢٠١٨ لتبلغ ٥٧,٢ مليار يورو. ومثلها زادت صادرات السيارات بنسبة +٧,٩٪ لتصل الى ٣٥,٥ مليار يورو مسجّلة رقما قياسيا جديدا. وعلى الرغم من ذلك تراجعت صادرات تجهيزات السيارات -٠,٣٪ مخلّفة عجزا بقيمة ٢,٥ مليار يورو.

لكن قطاع السلع الفارهة استمرّ في اندفاعته وصعوده، وبعد تسجيل ارتفاع قياسي في ٢٠١٧ بلغ +١١٪، ارتفع الفائض مجددا في ٢٠١٨ فزادت صادرات العطور ومستحضرات التجميل +٦,٧٪ وسجلت فائضا تاريخيا بلغ ١١,٤ مليار يورو، وكان هذا الفائض الثالث في الميزان التجاري الفرنسي بعد فائضي قطاعي الطيران والمشروبات. وفي الاطار نفسه سّجلت مبيعات السفن ارقاما قياسية تاريخية اذ بلغت ٣,١ مليار يورو، بعد ١,٩ مليار يورو في ٢٠١٧ وعرفت للعام الثالث على التوالي فائضا كبيرا وصل الى ٢,٣ مليار يورو.

وفي ما يتعلق بالمنتجات الزراعية والسلع الغذائية، فقد تبيّن ان صادرات المنتجات الغذائية قد عرفت نوعا من الاستقرار فاقتصر زيادتها على نسبة +٠,٤٪ فقط، فيما ارتفعت مبيعات السلع الزراعية بنسبة ٢,٧٪ في عام ٢٠١٨ بعد تراجعها -٢,٨٪ في عام ٢٠١٧. وفي هذا الوقت زادت صادرات سلع الالكترونيات والمعلوماتية ٢,٦٪ بفضل ارتفاع مبيعات البطاقات الالكترونية والمكّونات الاخرى لكي تساهم بتسجيل فائض بلغ ٣ مليار يورو.

أما صادرات المشتقات النفطية المكرّرة فقد حافظت على وتيرة الزيادة القوية التي تشهدها، وبعدما ارتفعت ٢٣,١٪ في ٢٠١٧ سجلت صادراتها في عام ٢٠١٨ زيادة بنسبة +١٦,٢٪. وكذلك، ساهمت مبيعات السلع والتجهيزات الكهربائية في نمو صادرات الطاقة الفرنسية وعرفت زيادة كبيرة، للعام الثاني على التوالي : ٤٥,٢٪ في ٢٠١٨ بعد ٢٦,٢٪ في ٢٠١٧. وبدورها زادت مبيعات منتجات الادوية و الكيمياء ١,٧٪ في ٢٠١٨ بعد +٨,٦٪ في ٢٠١٧

الواردات الفرنسية حسب السلع

معدّات طيران وأدوية وطاقة وسيارات وآليات صناعية وزراعية ومعدات كهربائية والكترونية ومنتجات كيميائية. كل هذه المنتجات وغيرها كانت في عداد البضائع التي استوردتها فرنسا عام ٢٠١٨ سواء لاستهلاك العائلات او لانتاج وعمل المصانع. وقد عرفت واردات العام الماضي زيادة ٣,٨٢٪ فارتفع حجمها من ٥٣١,١ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٥٥١,٥ مليار يورو في ٢٠١٨.

فقد زادت مشتريات منتجات الطاقة ١٧٪ في ٢٠١٨، بعد زيادة ٢٤,٨٪ في ٢٠١٧ بفعل ارتفاع اسعار النفط من ٤٨,٦ يورو للبرميل في ٢٠١٧ الى ٦٠,٢ يورو في ٢٠١٨، أي بزيادة ٢٤٪، و قادت هذه الزيادة الى رفع العجز الطاقوي الفرنسي من ٣٩,٣ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٤٦ مليار يورو في ٢٠١٨.

وعلى صعيد واردات السيارات، فقد حافظت على وتيرة النمو فزادت ٧,١٪ في ٢٠١٨ بعد زيادة ٧,٤٪ في ٢٠١٧. وهو المنحى ذاته الذي عرفته مشتريات تجهيزات السيارات التي زادت +٩,٩٪ في وقت تراجعت تجهيزات الطيران والفضاء -٥,٨٪ (بعد

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

-٨,٨٪) في ٢٠١٧ خصوصا بسبب تراجع مشتريات محركات الطائرات من بريطانيا. والامر ذاته ظهر في واردات الالكترونيات ومشتقاتها ومكوّناتها اذ تبيّن انها تراجعت خصيصا في مجال الهواتف والكمبيوتر. ورغم ذلك ظل العجز في مجال المعلوماتية عند -١٤,٨ مليار يورو في ٢٠١٨ وهو اكبر عجز في قطاع السلع التحويلية على الرغم من تحسنّه بقيمة ١,٧ مليار يورو.

أما الأدوية، فقد عرفت وتيرة استيرادها تراجعا ملحوظا في عام ٢٠١٨، ومثلها تراجعت واردات المنتجات الزراعية -٢,٧٪ مع العلم انها كانت قد زادت ٢,٨+٪ في ٢٠١٧، وخصوصا في مجال استيراد الفاكهة والخضار. أما منتجات التعدين فقد ارتفعت وارداتها ٥,٢٪ بعد +١٣٪ في ٢٠١٧ كما زادت مشتريات المنتجات والسلع الكيميائية بنسبة أقل: +٢,٥٪ مقابل +٧,٧٪ في ٢٠١٧.

توزع الصادرات الفرنسية حسب الدول

كان النمو الابرز لصادرات السلع الفرنسية عام ٢٠١٨ في اتجاه دول الاتحاد الاوروبي واميركا. فقد ارتفعت الصادرات نحو دول الاتحاد الاوروبي +٤,٥٪ في العام الماضي، فبلغ حجمها ٢٨٦,٤ مليار يورو. وكانت الزيادة الاكبر مع اسبانيا حيث بلغ حجم الصادرات الفرنسية ٣٧,٦ مليار يورو، بزيادة ٢ مليار يورو عن عام ٢٠١٧. وبلغت الزيادة مع بلجيكا +١,٩ مليار يورو، ومع بريطانيا ١,٥ مليار يورو بحجم اجمالي بلغ ٣٢,٧ مليار يورو، وكذلك ارتفعت الصادرات الفرنسية الى ايطاليا الى ٣٦,٣ مليار يورو (بزيادة مليار يورو). وظلت ألمانيا الشريك الاول لفرنسا في اوروبا فاحتلت المرتبة الاولى مجددا بمجموع صادرات بلغ ٧٠,٧ مليار يورو، وبزيادة ١,٨ مليار يورو عن ٢٠١٧. وعلى مستوى مجموع دول اوروبا الوسطى والشرقية ارتفعت الصادرات الفرنسية ١,٧ مليار يورو وبلغت ٢٩,٨ مليار يورو.

أما مع الدول الاوروبية غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبي فقد تراجعت الصادرات الفرنسية الى هذه الدول -٠,٥ مليار يورو مسجّلة ٣٢,٥ مليار يورو ، فتراجعت مع روسيا الى ٥,٣ مليار يورو (-٠,٢ مليار يورو)، ومع تركيا الى ٥,٣ مليار يورو (-٠,٢ مليار يورو) وتحسّنت قليلا مع النروج لتسجّل ١,٩ مليار يورو بزيادة +٠,٣ مليار يورو.

ومع القارة الاميركية ، سجّلت الصادرات الفرنسية ارتفاعا كبيرا بلغ +١٠,٦٪ و +٥,٢ مليار يورو فبلغ الرقم اجمالي ٥٤,٤ مليار يورو. وقد تحسنت الصادرات الى الولايات المتحدة الاميركية بقيمة +٤,٤ مليار يورو لتسجل ٣٨,٤ مليار يورو، أي بزيادة ١٢,٩٪، وهو ما رفع الولايات المتحدة الى مرتبة الزبون الثاني للصادرات الفرنسية بعدما كانت في المرتبة الرابعة عام ٢٠١٧. وكذلك تحسنت الصادرات الى كندا فبلغت ٣,٤ مليار يورو (+٦,٦٪). وتحسّن

فائض قطاع الخدمات يستأنف صعوده في ٢٠١٨

في عام ٢٠١٨ عرف الميزان التجاري الفرنسي في مجال الخدمات تحسنا كبيرا مقارنة بعام ٢٠١٧ اذ تبين ان الواردات تراجعت بنسبة -٠,٨٪ الى ٢١٦ مليار يورو، وجاء تراجعها بوتيرة أسرع من تراجع الصادرات (-٠,١٪ الى ٢٤٤ مليار يورو). وهذا الواقع المستجدّ سيقود، استنادا الى تقديرات البنك المركزي الفرنسي الى ارتفاع الفائض في قطاع الخدمات الى ٢٨ مليار يورو في عام ٢٠١٨ ، اي بزيادة ١,٤ مليار يورو مقارنة بعام ٢٠١٧. وهذا الرقم هو اعلى مستوى يسجله قطاع الخدمات منذ رقم ٣٠,١ مليار يورو العائد لنتائج العام ٢٠١٣. وشهد قطاع الخدمات الفرنسي تطورات في الاونة الاخيرة قادت الى تصويب بعض المؤشرات والملاحظات .

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

الفائض التجاري مع البرازيل +٠,٣ مليار يورو مرتفعا الى ١,٥ مليار يورو بينما حافظ على استقراره مع المكسيك، وتراجع -٠,٢ مليار يورو مع الارجنتين (٠,٤ مليار يورو).

ومع الدول الاسيوية سّجلت الصادرات الفرنسية الى الصين (خارج هونغ كونغ) زيادة اضافية في عام ٢٠١٨ بلغت ١٠,٦٪ ورفعت الرقم الاجمالي لمجموع الصادرات الى ٢٠,٨ مليار يورو. وفي هذا الوقت استقرت الصادرات الفرنسية الى هونغ كونغ عند فائض ٥,٦ مليار يورو. وارتفعت الصادرات الى دول مجموعة جنوب شرق آسيا +٦,٣٪ لتسجّل ١٦,٣ مليار يورو، فزادت مع سنغافورة +١,٥ مليار يورو وبلغ حجمها ٨,٢ مليار يورو، ومع ماليزيا زادت ٠,١ مليار يورو وكانت بقيمة ١,٩ مليار يورو، فيما انخفضت مع فيتنام -٠,٤ مليار يورو، الى ١,٢ مليار يورو، وكان التراجع الاكبر مع أندونيسيا فكان بنسبة -٢٦,٨ ٪ ليسجّل حجم ١,٣ مليار يورو.

ومع الهند ارتفعت الصادرات الفرنسية الى ٥,٥ مليار يورو، بزيادة +٠,٢مليار يورو، كما ارتفعت الى ٦,٦ مليار يورو (+٠,٣ مليار يورو) مع اليابان، وفي المقابل تراجعت مع كوريا الجنوبية الى ٤,٣ مليار يورو (-١٣,٧٪).

ومع الدول العربية سجّلت الصادرات الفرنسية زيادة بنسبة ١٪ وصلت الى ٤٪ مع دول المغرب العربي فيما تراجعت -١٪ مع دول الخليج و -٦٪ مع الدول العربية الاخرى.

وعلى صعيد المبادلات مع الدول الافريقية فان الصادرات الفرنسية عرفت عام ٢٠١٨ تراجعا بنسبة -٢,٧٪ وبقيمة -٠,٧ مليار يورو، واستقرت عند مجموع ٢٤,٨ مليار يورو. وكان هذا الرقم أدنى مستوى لها منذ العام ٢٠٠٩. وقد تحسنت الصادرات الفرنسية الى دول افريقيا الشمالية بزيادة +٠,٤ مليار يورو فبلغت ١٤,٩ مليار يورو لكنها تراجعت مع دول الساحل الافريقي -٠,٨ مليار يورو ومجموع ٧ مليار يورو. وانخفضت الصادرات الى دول افريقيا الجنوبية -٠,٣ مليار يورو فهبطت حصيلة التبادل مع جنوب افريقيا من -٠,٥ مليار يورو الى ٠,٢ مليار يورو.

الواردات حسب الدول

لقد انعكس ارتفاع كلفة الطاقة زيادة في الواردات من الدول خارج الاتحاد الاوروبي ومنها دول الشرق الاوسط فزادت ملياري يورو لتبلغ اجمالي ١٢,٤ مليار يورو. وكذلك ارتفعت قيمة الواردات الفرنسية من افريقيا +٣,٨ مليار يورو لتسجّل ٢٦,٥ مليار يورو. فقد سجّلت واردات فرنسا من دول الاتحاد الاوروبي عام ٢٠١٨ ارتفاعا بنسبة +٢,٧٪ فبلغ حجمها ٣٢٢,٨ مليار يورو. لكن زيادة الصادرات الفرنسية الى هذه المنطقة ساهمت في خفض العجز التجاري الى ٣٦,٤ مليار يورو (-٣,٧ مليار يورو). وزادت الواردات الفرنسية من بلجيكا ٢,٨ مليار يورو ومن ألمانيا ٠,٧ مليار يورو، فيما استقرّت مع ايطاليا عند زيادة ١٠٠ مليون يورو وتراجعت الواردات من بريطانيا -٤,٥٪ لتبلغ ٢٠,٧ مليار يورو.

وعلى مستوى دول اوروبا الوسطى والشرقية فقد زادت الواردات ٢,٥ مليار يورو لتبلغ مجموع ٣٦,٦ مليار يورو وتقود الى زيادة العجز الفرنسي الى ٦,٨ مليار يورو (+٠,٨ مليار يورو). وزادت واردات فرنسا من السويد +٠,٦ مليار يورو لتبلغ ٦,٥ مليار يورو فيما زادت الواردات من فنلندا ٠,٢ مليار يورو. وكذلك ارتفعت الواردات الفرنسية من روسيا +٢,٤ مليار يورو لتسجّل ١٠,١ مليار يورو خصوصا بفعل منتجات الطاقة وهو ما قاد الى عجز تجاري بحجم ٤,٧ مليار يورو، وبزيادة ٢,٦ مليار يورو عن ٢٠١٧. ومع القارة الاميركية انخفضت الواردات مجددا -٠,٧ ٪ الى ٤٧,٩ مليار يورو وهو ما جعل الفائض معها يسجّل اعلى مستوى له ويصل الى حجم ٦,٥ مليار يورو. واستقرت الواردات من الولايات المتحدة الاميركية عند ٣٥,٤ مليار يورو،

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

الامر الذي سمح لفرنسا بتسجيل فائض تجاري مع هذا البلد للمرة الاولى منذ ٢٠٠٦ فانتقلت من عجز بقيمة -١,٤ مليار يورو الى فائض بحجم ٣ مليار يورو. وكذلك تراجعت الواردات من كندا ٦,٥٪ فبلغت ٢,٩ مليار يورو وكانت بشكل خاص في القطاع الزراعي وصناعة الاغذية.

وبالنسبة للدول الاسيوية فقد زادت الواردات منها +٢,٨ مليار يورو لتبلغ ٩٦,٩ مليار يورو وتتسبب بزيادة العجز مع هذه المنطقة من ٢٩ الى ٢٩,٥ مليار يورو. وزادت الواردات من الصين ١,٨٪ فارتفعت الى ٥٠,١ مليار يورو لكنها كانت بنسبة أقل من زيادة الصادرات مما ساهم في خفض العجز الى ٢٩,٣ مليار يورو. واستقرت الواردات من هونغ كونغ فظلّ الفائض عند ٥,٦ مليار يورو. وتراجعت الواردات الفرنسية من تايوان -٠,٥ مليار يورو و١٥,٤٪ لتبلغ ٢,٥ مليار يورو. ومع كوريا الجنوبية زادت الواردات ٠,٤ مليار يورو الى ٣,٨ مليار يورو (١٠,٤٪).لكنها بقيت أدنى من زيادة الصادرات (٤,٣ مليار يورو) ما أدى الى خفض الفائض من مليار يورو الى ٠,٥ مليار يورو. وارتفعت الواردات الفرنسية من اليابان ١٠٠ مليون يورو لتسجّل ١٠,١ مليار يورو وترفع العجز الى -٣,٤ مليار يورو. ومع دول جنوب شرق آسيا ارتفعت الواردات ٧٪ فبلغت ١٧,٣ مليار يورو. وفي التفاصيل ان الواردات الفرنسية من سنغافورة زادت ٢٠٠ مليون يورو لتبلغ ٢,٤ مليار يورو، وزادت من تايلندا ١٠٠ مليون يورو لتبلغ ٢,٨ مليار يورو، كما زادت من ماليزيا ٢٠٠ مليون يورو لتسجّل ٢,٤ مليار يورو وارتفعت من اندونيسيا ٢,١٪ لتبلغ ١,٩ مليار يورو، كما انها زادت من فيتنام ٣٠٠ مليون يورو.

وخارج هذه المنطقة زادت الواردات الفرنسية من الهند ٠,٦ مليار يورو لتبلغ ٦ مليارات يورو وتتسبّب بعجز بقيمة ٠,٥ مليار يورو.

ومع دول الشرق الاوسط شهدت واردات فرنسا ارتفاعا كبيرا بلغ ١٩,٥٪ ومليارى يورو وسجلت رقما قياسيا جديدا بحجم اجمالي ١٢,٤ مليار يورو.

أما الواردات من افريقيا فقد أدت الى عجز بقيمة ١,٧ مليار يورو اذ زادت الواردات بنسبة ١٦,٧٪ وقيمة ٣,٨ مليار يورو بفعل ارتفاع أسعار الطاقة. وتدهور الميزان التجاري مع دول افريقيا الشمالية من -٢,١ مليار يورو الى -٢,٢ مليار يورو ومع دول الساحل الافريقي من -١,٧ الى ٠,٨ مليار يورو. ومع افريقيا الجنوبية ارتفعت الواردات ٠,٤ مليار يورو مقابل انخفاض الصادرات ٠,٣ مليار يورو فتدهور الميزان التجاري من فائض ٠,٧ مليار يورو الى عجز -٠,٣ مليار يورو.

تراجع فائض خدمات السفريات من ١٧ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ١٦,٥ مليار يورو في ٢٠١٦. تدهور عجز خدمات النقل من مليارى يورو في ٢٠١٧ الى ٣,١ مليار يورو في ٢٠١٨. انحسار ميزان الخدمات المالية من ٢,٩ مليار يورو الى ١,٨ مليار يورو مسجلا أضعف فائض للخدمات المالية منذ ٢٠٠٧. تراجع فائض خدمات البناء والاشغال العامة من ١,٢ مليار يورو الى ٠,٥ مليار يورو، ويتبيّن أيضا ان صادرات السلع وخدمات الادارات العامة تراجعت بحوالى النصف من ٠,٦ مليار الى ٠,٤ مليار يورو، فيما بقيت الواردات شبه معدومة.

التبادل التجاري بين فرنسا والدول العربية

زيادة حجم المبادلات وتراجع حجم الفائض

سجّل حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والعالم العربي في عام ٢٠١٨ زيادة بنسبة ١١٪، فارتفع من ٤٨,٦ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٥٤,١ مليار يورو في العام الماضي. وبلغت قيمة الواردات الفرنسية من المنطقة العربية حوالى ٢٦,٦ مليار يورو، بعدما كانت عند ٢١,٤ مليار يورو في عام ٢٠١٧ ، وفي المقابل سجّلت الصادرات الفرنسية الى هذه المنطقة حوالى ٢٧,٤ مليار يورو بعد ٢٧,١ مليار يورو في ٢٠١٧. وفي الحصيلة سّجل الميزان التجاري فائضا لصالح فرنسا بحجم ٨٠٦ ملايين يورو وهو رقم متدهور جدا مقارنة بالفائض الفرنسي المسجّل عام ٢٠١٧ والبالغ ٥,٧ مليار يورو.

في منطقة المغرب العربي زاد حجم المبادلات التجارية مع فرنسا بنسبة ١١٪ فارتفع من٢٦,٨ مليار يورو فيي ٢٠١٧ الى ٢٩,٦ مليار يوروفي ٢٠١٨. وزادت الواردات الفرنسية من هذه الدول ١٦٪، من ١٤,١ مليار يورو الى ١٦,٢ مليار يورو فيما زادت الصادرات ٤٪، من١٢,٧ مليار يورو الى ١٣,٣ مليار يورو ، وفي المحصلة سجّل التبادل الفرنسي عجزا اضافيا فارتفع من -١,٢ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٢,٩ مليار يورو في ٢٠١٨. ولوحظ تسجيل عجز كبير في التبادل مع ليبيا (-٢ مليار يورو) وتونس (-١,١ مليار يورو)، والمغرب (-٩١٩ مليون يورو) فيما حافظت التجارة الفرنسية على فائض مع الجزائر بحجم ١,٠٩ مليار يورو علما ان حجمه تراجع ٣١,٠٧٪ مقارنة بفائض ٢٠١٧. والسبب

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

هو ان حجم المبادلات الفرنسية مع الدول المغاربية الخمس: الجزائر، ليبيا، المغرب، تونس وموريتانيا، يشهد ارتفاعا وزيادة مع كل هذه الدول ولكن دون الزيادة التي تشهدها واردات فرنسا من هذه المجموعة. مع الجزائر ارتفعت الواردات الفرنسية ٢٣٪ ، من ٣,٣٩ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٤,١٧ مليار يورو في ٢٠١٨ وفي المقابل زادت الصادرات الفرنسية ٦٪ من٤,٩٨ مليار يورو الى ٥,٢٧ مليار يورو. ومع ليبيا ارتفعت الواردات ٦٥٪، الى ٢,٢٨ مليار يورو، مقابل ارتفاع الصادرات ٢٢٪، الى ١٩٧,٥ مليون يورو. وفيما زادت الواردات الفرنسية من تونس ٧٪ ، من ٤,١٩٩ مليار يورو الى ٤,٤٨ مليار يورو، الا ان الصادرات سجّلت زيادة بنسبة ٢٪ من ٣,٢٥ الى ٣,٣٠ مليار يورو. والمعادلة نفسها تظهر مع المغرب حيث ارتفعت المبادلات ٥٪ من ٩,٢٠٤ مليار يورو الى ٩,٦٩٨ مليار يورو في ظل ارتفاع الصادرات الفرنسية ٤٪ والواردات ٦٪.

وعلى صعيد دول الخليج ارتفع حجم المبادلات ١٤٪ لتبلغ ١٩,٨ مليار يورو، لكن الواردات الفرنسية من تلك الدول عرفت زيادة ٣٨٪ وبلغت ٨,٩ مليار يورو فيما تراجعت الصادرات الفرنسية -١ ٪ لتبلغ ١٠,٨ مليار يورو. وعلى الرغم من ان الميزان التجاري سجّل مع الدول الخليجية فائضا بحجم +١,٨ مليار يورو الا انه كان أقل بكثير من فائض العام ٢٠١٧ الذي بلغ ٤,٣٦٧ مليار يورو. وكما مع دول المغرب العربي ، وجدت فرنسا نفسها مع الدول الخليجية امام المعادلة ذاتها وهي ان وارداتها من هذه الدول بدأت تتجاوز صادراتها اليها. وذلك ربما، باستثناء قطر حيث انخفضت الواردات الفرنسية -٢٤٪، من ٦٥١,٧ مليون يورو في ٢٠١٧ الى ٤٩٤,٧ مليون يورو في ٢٠١٨ في وقت زادت الصادرات الفرنسية الى هذه الامارة بنسبة ٥٢٪ ، من ١,٩٩ مليار يورو الى ٣,٠٢ مليار يورو منتجة فائضا لحساب فرنسا بقيمة ٢,٥٣ مليار يورو.

فمع العربية السعودية زاد حجم المبادلات الفرنسية ١٥٪ ، من ٨,٧١١ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٩,٩٧ مليار يورو في ٢٠١٨، ولكن في المقابل، ارتفعت واردات فرنسا من المملكة ٥٥٪، من ٤,٢٠٧ مليار يورو الى ٦,٥ مليار يورو، فيما تراجعت صادرات فرنسا الى السعودية -٢٣٪، من ٤,٥٠٤ مليار يورو الى ٣,٤٧٢ مليار يورو مخلفة عجزا بقيمة -٣,٠٣٢ مليار يورو. والمعادلة نفسها تنسحب على الامارات العربية المتحدة حيث انخفضت الصادرات الفرنسية ٧٪، مقابل ارتفاع الواردات ١٦٪ وهو ما ادى الى تراجع الفائض الفرنسي ١٨,٢٪، فانخفض من ٢,٢٩ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ١,٨٧ مليار يورو في ٢٠١٨. ومع الكويت وسلطنة عمان، تحسّن حجم التبادل بنسبة ٢٧٪ مع الاولى و ٤٢٪ مع الثانية وقاد الى فائض مع الكويت بحجم ٩٩ مليون يورو ومع سلطنة عمان بقيمة ٢٨٤ مليون يورو. وبالنسبة للبحرين شهد التبادل التجاري تراجعا بلغ -١٥٪ على مستوى الواردات و١٪ على مستوى الصادرات وأدى الى فائض فرنسي بحجم ٨٣ مليون يورو.

وبالنسبة للمبادلات الفرنسية مع الدول العربية الاخرى التي تضم مصر وجيبوتي والسودان والعراق ولبنان وسوريا والاردن والاراضي الفلسطينية وجزر القمر فانها شهدت ارتفاعا بنسبة ٧٪، من ٤,٤٠٤ مليار يورو الى ٤,٧٢٣ مليار يورو. وقد تراجعت الصادرات الفرنسية الى هذه الدول بنسبة -٦٪، من ٣,٥١١ مليار يورو في ٢٠١٧ الى ٣,٣١٤ مليار يورو في ٢٠١٨ مقابل ارتفاع الواردات ٥٨٪، من ١,١٣ مليار يورو الى ١,٤٠٨ مليار يورو، فتراجع بالتالي الفائض الفرنسي -٢٧,٢٣٪، ليبلغ ١,٩٠٥ مليار يورو.

وشهدت الواردات الفرنسية من مصر ارتفاعا بنسبة ٢٤٪، فزادت من ٦١٨,١١٧ مليون يورو الى ٧٦٩ مليون يورو، وزادت الواردات من الاردن ٣٥٪ ، من ٢١,٥٥ مليون يورو الى ٢٩,٠٥ مليون يورو، ومن جزر القمر زادت الواردات ٤٨٪، من ١٣,٤ مليون يورو الى ١٩,٨٩ مليون يورو، وزادت الواردات من لبنان ١٥٪، من ٤٧,٠٧ مليون يورو الى ٥٤,٣٦ مليون يورو، وارتفعت واردات فرنسا من العراق بنسبة ٢٧٨٪، من ١٢٧,١٢ مليون يورو الى ٤٨٠,٤ مليون يورو. لكن الواردات الفرنسية من جيبوتي شهدت تراجعا بنسبة -٦١٪، من ٢,٦٩ مليون يورو الى ١,٠٥٨ مليون يورو، وتراجعت من السودان -١٣٪، من ٥٥ الى ٤٧,٦٩ مليون يورو، كما تراجعت واردات فرنسا من سوريا -١٠٪ ، من ٣,٦٦ مليون يورو الى ٣,٢٩ مليون يورو وتراجعت من الاراضي الفلسطينية ٢٪، من٢,٩٣ مليون يورو الى ٢,٨٧ مليون يورو.

أما الصادرات الفرنسية الى هذه الدول فقد عرفت تراجعا مع جيبوتي بنسبة ١٢-٪، من ٨١,٦١ مليون يورو الى ٧١,٩٧ مليون يورو، وتراجعت الى مصر بنسبة -٨٪، من ١,٨٥ مليار يورو الى ١,٧ مليار يورو، وتراجعت الى العراق -١١٪ ، من ٣٣٢,٣٤ مليون يورو الى ٢٩٦ مليون يورو، ومع الاردن كان التراجع بنسبة -١١٪ أيضا، من ٢٥٧,٩٤ مليون يورو الى ٢٣٠,٥٩ مليون يورو، ومع اليمن تراجعت صادرات فرنسا الى ذلك البلد -٤١٪، من ٧٩,٣٦ مليون يورو الى ٤٦,٦٧ مليون يورو. وفي المقابل ارتفعت الصادرات الفرنسية الى سورية بنسبة ٨١+٪، من ٤٧,٩٨ مليون يورو الى ٨٦,٧٩ مليون يورو، كما ارتفعت الى الاراضي الفلسطينية +١٩٪ ، من ١٣,١٦ مليون يورو الى ١٥,٦ مليون يورو. وارتفعت الى جزر القمر من ١٥,٦ مليون يورو الى ٣٣,٦٨ مليون يورو، ومع لبنان ارتفعت الصادرات الفرنسية ٢٪ ، من ٧٣٣,١٦ مليون يورو الى ٧٤٧,٩ مليون يورو.

وفي المحصلة النهائية، ساهمت دول المغرب العربي بنسبة ٥٥٪ من المبادلات الفرنسية مع الدول العربية وجاءت بعدها دول الخليج بحصة ٣٧٪ وتلتها الدول الاخرى بمعدل ٩٪. لكن التدقيق في حصص المجموعات الثلاث في نتائج المبادلات التجارية يشير الى ان الفائض مع دول الخليج ما زال لصالح فرنسا رغم انخفاضه بحوالى ٥٧٪. كما ان الميزان التجاري مع المجموعة الثالثة ما زال لصالح فرنسا بالرغم من تراجعه -٢٧,٢٣٪ وفي المقابل يظهر ان العجز التجاري مع مجموعة دول المغرب العربي يشهد تدهورا لافتا بلغ -١٤٪ مقارنة بعام ٢٠١٧.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

باريس تكشف عن الجناح الفرنسي المشارك في اكسبو دبي

يوم التاسع عشر من شهر مارس الماضي، استضافت وزارة البيئة الفرنسية الفريق الفرنسي المكلف بالاعداد لبناء الجناح الفرنسي الذي سيشارك في المعرض الدولي (اكسبو دبي ٢٠٢٠). وجرى اللقاء في حضور سكرتير الدولة لدى وزير الانتقال البيئي والتعاون السيدة برون بوارسون، وقد ضم مجموعة من الصحافيين والشركاء في المشروع، الى جانب المهندس جان لوك بيريز والمخرج الاستعراضي جان ماري بريول والسيدة صونيا رولان التي تولت اخراج فيلم خاص بمشاركة فرنسا في أكسبو دبي.

وكان هدف اللقاء الكشف عن تفاصيل الجناح الفرنسي المشارك في المعرض الدولي والمعد لكي يكون واجهة عالمية تعطي أفضل صورة عن فرنسا وتنقل للعالم مميزاتها ومهاراتها وخصوصيتها.

وتجدر الاشارة الى ان اكسبو دبي حدث عالمي يدوم أكثر من ستة أشهر حاملا شعار: تواصل العقول وبناء المستقبل وينتظر ان يستقطب اكثر من ٢٥ مليون زائر من جميع أنحاء العالم. وهو سيكون فرصة سانحة لفرنسا لكي تعرض امام العالم رؤيتها المبتكرة والخاصة في التنظيم المدني والمدن الجديدة والمواصلات والمواطنة والتنمية المستدامة. وكل ذلك من خلال نشاطات وفعاليات الجناح الفرنسي الذي سيتحول أيضا طوال فترة المعرض الى واجهة عالمية للمطبخ الفرنسي الغني المتعدد وذي السمعة العالمية، كما سينقل مختلف أوجه الثقافة الفرنسية مع تركيز خاص على الابتكار الرقمي. وسيكون الجناح الفرنسي نتاج ثمرة تعاون ومساهمات مجموعات فرنسية كبرى ومؤسسات متخصصة في هذه المجالات المتعددة وذات مهارات عالمية الشهرة. وستتألف الاسقف الخارجية للجناح الفرنسي من الواح شمسية صممتها خصيصا شركة (اكو انرجي) لكي تشكّل ديكورا متحركا رائعا بمفاعيل ضوئية، وفي الوقت ذاته يتولى تزويد الجناح بالطاقة بشكل مستقل. كل شيء تم اعداده وتحضيره لكي يكون جناح فرنسا مناسبة لاطلاق ابتكارات وابداعات اخرى تستخدم في انجاز هذا الجناح الذي تنوي السلطات اعادة استخدامه لاحقا لغايات اخرى مثل الابتكارات المتعلقة بادارة المساحات الخضراء وتنقّل الزوار وغيرها. وليس مبالغة القول ان الجناح الفرنسي سيكون على مستوى الشعار الذي يرفعه: ضوء وأنوار، اذ انه سينقل مقاربة فرنسا لعصر الانوار في القرن الثامن عشر وسينتقل بها في الوقت ذاته لمقاربة أضواء المستقبل.

والجدير بالذكر ان الغرفة التجارية العربية الفرنسية قد حرصت على مواكبة فعاليات مشاركة فرنسا في معرض دبي الدولي ، وكانت قد نظمت افطار عمل في شهر يونيو الماضي دعت اليه المفوّض العام للجناح الفرنسي السيد اريك لانكييه الذي جاء يستعرض التوجهات الفرنسية والمقاربة التي أعدتها فرنسا للمشاركة في الحدث العالمي أمام حشد من اعضاء الغرفة ورجال الاعمال والمهتمين.

وتبقى الآن اجراءات بناء الجناح وتحضيرات البرامج الفرنسية المتنوعة التي ستشهدها دبي ، وينتظر ان يكون ختامها بالاحتفال بيوم فرنسا في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٢١. وتجدر الاشارة الى مساهمة عدد من الشركات الفرنسية في المشروع ومنها شركات: انجي، رينو، كهرباء فرنسا، لاكوست، ألكاتيل لوسنت، مترو باريس، سويز، أكسا، شنايدر، مكتب فيريتاس، أكو اينرجي، لاغيلد، اي اف اف،أي تي كيرني..

وللاطلاع على المزيد من التفاصيل والفيلم الخاص بالجناح:

https://www.cofrex.fr/actualites/la-france-devoile-son-pavillon-pour-lexpo-2020-dubai

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية

www.ccfranco-arabe.org

الاقتصاد الفرنسي

جاذبية فرنسا في ٢٠١٨

أظهر التقرير الاخير الذي أعدته مؤسسة (بيزنيس فرانس) حول جاذبية فرنسا، ونشرته في مطلع شهر أبريل ٢٠١٩، ان عدد الاستثمارات الاجنبية في فرنسا قد ارتفع بنسبة ٢٪ في عام ٢٠١٨. وقد شهد العام الماضي ١٣٢٣ قرارا استثماريا مقابل ١٢٩٨ قرارا في عام ٢٠١٧، اي بمتوسط ٢٥ مشروعا استثماريا كل اسبوع. وذكر التقرير ان هذه الاستثمارات الاجنبية قد جاءت من ٥٨ بلدا وقد سمحت بخلق او ضمان ٣٠٣٠٢ فرصة عمل مقابل ٣٣٤٨٩ فرصة عمل في عام ٢٠١٧. وتشير قراءة مفصّلة لمصادر هذه الاستثمارات ان ٦١٪ منها جاءت من دول اوروبية، و ٢١٪ مصدرها الولايات المتحدة الاميركية ، والنسبة الباقية كانت من دول آسيوية..وقد استقطبت فرنسا في العام الماضي ٢٣٢ مشروعا لشركات أميركية ، مقابل ٢٣٠ مشروعا في ٢٠١٧ وهذا ما يؤكد عودة الشركات الاميركية واختيارها فرنسا للاستثمار وتطوير مشاريعها على مستوى اوروبا. وجاءت الشركات الالمانية في المرتبة الثانية مع ١٨٠ مشروعا استثماريا في فرنسا، وهو رقم يعكس تراجعا للاستثمارات الالمانية بنسبة ١٣٪ مقارنة باستثمارات ٢٠١٧. وجاءت الاستثمارات البريطانية في المرتبة الثالثة مع ١١٨ مشروعا استثماريا، وهولندا في المرتبة الرابعة (١٠٤ مشاريع)، وتلتها ايطاليا مع ٩٤ مشروعا استثماريا.

وقد تبيّن ان مجال الابتكار والبحث والتطوير يأتي في طليعة خيارات الاستثمارات الاجنبية في فرنسا، وهو خيار ينمو باستمرار سنة بعد سنة منذ ٢٠١٤ بمتوسط نمو سنوي يوازي ٩٪. وفي العام الماضي تم احصاء ١٢٩ مشروعا استثماريا في هذا المجال مقابل ١٢٥ مشروعا مماثلا عام ٢٠١٧. وقادت هذه الخيارات الى توفير او ضمان ٢٧٩٣ فرصة عمل مقابل ٢٢٨٢ فرصة في ٢٠١٧. و في قائمة الدول الرئيسية التي تختار فرنسا للاستثمار في مجال الابتكار والبحوث والتطوير تأتي في المرتبة الاولى الولايات المتحدة الاميركية التي استحوذت على ٢٦٪ من هذه المشاريع، وتلتها ايطاليا (٨٪)، ألمانيا (٨٪)، كندا (٧٪). وعلى صعيد آخر يستمر قطاع الصناعة الفرنسي عنصرا جاذبا للاستثمارات الاجنبية اذ تم احصاء اقامة ٣٢٠ مشروعا في هذا القطاع في عام ٢٠١٨ ساهمت في توفير او استمرار ١١٢٩٥ وظيفة. ويشكل رقم الاستثمارات الصناعية في العام الماضي تراجعا مقارنة باستثمارات العام ٢٠١٧ التي شملت ٣٤٣ قرارا استثماريا صناعيا وأدت الى خلق او استمرارية ١٦١٢٣ وظيفة.

وعلى مستوى التوزّع الجغرافي لهذه المشاريع، يتبيّن ان منطقة باريس وضواحيها كانت الاكثر جاذبية اذ استقطبت ٢٣٪ من المشاريع الاستثمارية الاجنبية واكبر عدد من المستثمرين الاجانب، وتلتها منطقة الشمال (هو دو فرانس) التي استقطبت ١٥٪ من المشاريع ، فمنطقة (اوفيرني ـ رون ـ ألب) في الوسط التي جذبت ١٣٪ فيما استحوذت كل من منطقتي (اوكسيتاني) والشرق الكبير (غران ايست) على ١٠٪ من المشاريع الاستثمارية الاجنبية.

اقبال قياسي على السياحة في فرنسا

أظهرت أرقام معهد الاحصاء الوطني ان الاقبال السياحي على فرنسا سجّل رقما قياسيا جديدا على الرغم من التحرّكات الاجتماعية والتظاهرات. وقال المعهد ان زيادة الاقبال السياحي شملت كل فئات المساكن السياحية وتميّزت عن العام الماضي بتفوّق اعداد السياح غير المقيمين. وقد ارتفع الاقبال على المساكن الجماعية في فرنسا ٢,٢٪ في عام ٢٠١٨، اي انه سجّل ٩ ملايين ليلة مبيت اضافية. وفي الفنادق زاد عدد الليالي المحجوزة من سيّاح غير مقيمين ٧,٦٪ بفعل كثرة الزبائن الاميركيين واليابانيين . وارتفع الاقبال على المخيّمات السياحيّة بنسبة ٢,٥٪ بفضل الزبائن الالمان والبريطانيين، كما ازداد الاقبال على أماكن الايواء الجماعي الاخرى. وكان أبرز اقبال سياحي في العاصمة باريس ومنطقة (ايل دو فرانس) علما ان الزيادة السياحية كانت ملحوظة أيضا في الغالبية العظمى من المناطق الفرنسية.

بيئة الاعمال تتحسّن في مارس

عرفت بيئة الاعمال في فرنسا تحسّنا خفيفا في شهر مارس بفعل الانتعاش الكبير الذي شهده قطاع تجارة الجملة. واستنادا الى معهد الاحصاء الوطني،اكتسب المؤشر الشهري الذي يعدّه المعهد بناء على أجوبة أرباب العمل في القطاعات التجارية الرئيسية نقطة واحدة في شهر مارس فارتفع الى ١٠٤ نقاط بما يؤكد ان تحسن بيئة الاعمال ما زال في خط تصاعدي.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

فرنسا الثانية اوروبيا والرابعة عالميا في براءات الاختراع

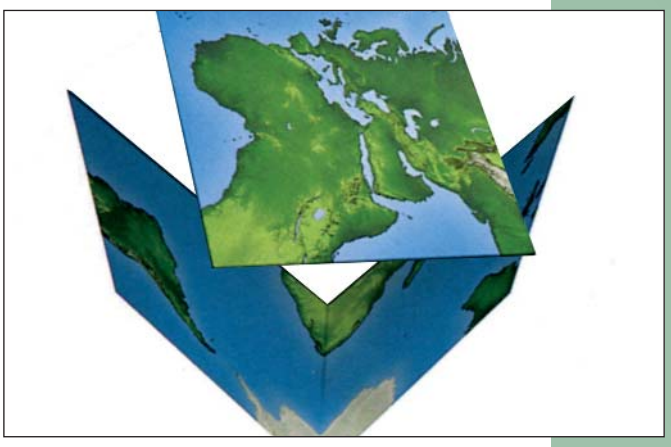

احتفظت فرنسا عام ٢٠١٨ بمرتبتها الثانية على مستوى اوروبا والرابعة على مستوى العالم في مجال تسجيل براءات الاختراع لدى المكتب الاوروبي لبراءات الاختراع. وحافظت باريس على موقعها الطليعي على الرغم من تراجع عدد طلبات براءات الاختراع التي تقدّمت بها مقارنة بعام ٢٠١٧. فقد تقدمت الشركات والمؤسسات الفرنسية بطلبات لتسجيل ١٠٣١٧ براءة اختراع في العام الماضي، وهو رقم يقلّ ٢,٨٪ عن طلبات ٢٠١٧. ورغم ذلك تظل فرنسا البلد الاوروبي الثاني، بعد ألمانيا، في تسجيل براءات الاختراع، وهي تأتي قبل سويسرا وهولندا وبريطانيا. وعلى المستوى العالمي تحتل فرنسا المرتبة الرابعة في حجم براءات الاختراع المسجلة، وهي تأتي بعد الولايات المتحدة الاميركية وألمانيا واليابان، وقبل الصين. وفي تفاصيل توزّع البراءات الفرنسية يتبين ان مجموعة (فاليو) المتخصّصة في صناعة معدات وتجهيزات السيارات احتلت المرتبة الاولى مجددا مع ٧٨٤ براءة، وهو ما وضعها في المرتبة الثامنة عشرة من بين الشركات العشرين الاكثر ابتكارا في العالم. وتميّزت مجموعتان فرنسيتان اخريان من بين الخمسين مجموعة الاكثر تسجيلا للبراءات وهما: مفوّضية الطاقة الذرية والطاقات البديلة التي سجّلت ٥٩٧ براءة اختراع، ومجموعة سافران المتخصصة في تجهيزات الطائرات مع ٤٢٣ براءة اختراع.

فرنسا تزيد مساعداتها للدول الفقيرة

أعلن السيد ريمي ريو المدير العام للوكالة الفرنسية للتنمية ان الميزانية التي ترصدها الوكالة للمساعدات في دول العالم الثالث قد ارتفعت بنسبة ١٠٪ في عام ٢٠١٨ فبلغت ١١,٤ مليار يورو، وقال ان هذه الزيادة سمحت بدعم ٨٤٦ مشروعا في العالم. وكشف السيد ريو ان الوكالة الفرنسية للتنمية تمنح الاولوية في عملها لمساعدة القارة الافريقية، وقد خصّصت لها في العام الماضي ٤٩٪ من ميزانيتها، ومنحتها مساعدات قادت عمليا الى توفير التعليم لـ ٤٦٣٠٠٠ فتاة وايصال مياه الشرب الى ٨٢٦٠٠٠ شخص في القارة الافريقية.

وتجدر الاشارة الى ان مساعدات التنمية على مستوى العالم قد تراجعت ٢,٧٪ بين ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وقد بلغت في العام الماضي ١٤٩,٣ مليار دولار حسب معلومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وكذلك تراجعت المساعدات الثنائية المنوحة من بلد ما الى احدى الدول الاكثر فقرا بنسبة سنوية بلغت ٤٣٪، فيما تراجعت المساعدات الموجهة فقط الى افريقيا بنسبة ٤٪. وقد عبّر السيد أنغل غوريا المسؤول عن المساعدات في منظمة الامم المتحدة عن أسفه لكون الدول المانحة لا تفي بالتعهدات التي قطعتها عام ٢٠١٥ بالتزامها زيادة ميزانيات تمويل التنمية. وقال المسؤول الاممي ان هذا الامر ينعكس سلبا على قدراتنا تحقيق اهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ كما حدّدتها منظمة الامم المتحدة. وكان الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون قد وعد خلال حملته الانتخابية بزيادة نسبة الدعم الحكومي الفرنسي للتنمية الى ٠,٥٥٪ من الناتج علما انها كانت قد انحدرت الى مستوى ٠,٣٨٪ قبل ان ترتفع في العام الماضي الى ٠,٤٣٪. والمعروف ان الهدف الذي حدّدته الامم المتحدة يقضي بتخصيص نسبة ٠,٧٪ من الناتج، وهي نسبة لم تتجاوزها الا دول السويد واللوكسمبورغ والنروج والدانمرك وبريطانيا.

التضخم: ١,١ بالمئة في مارس

تباطأت وتيرة ارتفاع الاسعار الاستهلاكية في فرنسا خلال شهر مارس الى معدل سنوي يبلغ ١,١٪ مقابل ١,٣٪ في الشهر السابق وذلك على الرغم من القفزة التي سجّلتها اسعار الطاقة. وتشير تقديرات معهد الاحصاء الوطني الى ان تراجع التضخم يعود الى تباطؤ أسعار السلع الغذائية والتبغ والخدمات وتراجع اسعار المنتجات التحويلية بنسب اعلى من شهر فبراير. وعلى المستوى الشهري تبيّن ان الاسعار الاستهلاكية قد ارتفعت ٠,٨٪ بعد استقرارها في فبراير. وأظهرت التفاصيل ان اسعار المواد الغذائية قد تباطأت الى ٢,٥٪ سنويا فيما تراجعت أسعار السلع التحويلية ٠,٦٪. وفي قطاع الخدمات هبطت الاسعار بعض الشيء، فيما قفزت أسعار الطاقة ٥,١٪ بسبب ارتفاع اسعار المنتجات النفطية. وعلى المستوى السنوي، يصل معدل التضخم بعد التصحيح من التقلبات الموسمية والعوامل الوضعية الى ٠,٥٪. وفي الوقت نفسه تراجع مؤشر الاسعار الاستهلاكية الذي يستخدم في المقارنات مع الدول الاخرى في الاتحاد الاوروبي من ١,٦٪ الى ١,٣٪.

الغرفة تستضيف السيد جان لو بلاشيه نائب الرئيس المفوض لاتحاد المؤسسات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة

بمناسبة اجتماع مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية في العاشر من شهر ابريل الماضي، نظمت الغرفة مأدبة غداء على شرف السفراء وأعضاء المجلس المشاركين بهذا الاجتماع واستضافت خلاله السيد جان لو بلاشيه نائب الرئيس المفوض للاتحاد الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي القى بهذه المناسبة كلمة تمحورت نقاطها حول اربعة ركائز اساسية : تقديم الاتحاد الفرنسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرض إحتياجات الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة، عولمة الشركات والتحديات الناتجة عنها واخيراً العلاقات الثنائية بين الغرفة التجارية العربية الفرنسية والاتحاد.

في تقديمه للاتحاد قال السيد جان لو بلاشيه بانه عضو فاعل وممثل هام للشركات الفرنسية حيث يضم حوالي ١٥٠,٠٠٠ شركة توظف ٣ ملايين عامل، ولديه شبكة تضم حوالي ٢٠٠ اتحاد ونقابة من المهن وكذلك ١١٧ اتحاد إقليمي متواجد في جميع المناطق والاقاليم بما في ذلك المناطق الفرنسية ما وراء البحار.

حول الوضع الاقتصادي الداخلي الفرنسي قال السيد بلاشيه في كلمته بان الاسس الاقتصادية الفرنسية قد تحسنت لكن التحديات لا تزال كثيرة ومنها : البطالة التي لا تزال نسبتها مرتفعة، بالاضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية التي لا تزال هشة والتي تعكس المشاكل والعراقيل التي تواجهها البلاد في اعادة اصلاح ودفع اقتصادها ومن بينها العجز المالي والتكلفة الباهظة لليد العاملة،وسوق العمل الجامدة، وضعف الاتجاه نحو تصنيع السلع ذات القيمة المضافة العالية واخيراً مستوى الانفاق العام المرتفع.

وقال السيد بلاشيه بانه ضمن هذه الاجواء كان لا بد للاتحاد الفرنسي للشركات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في النقاش الوطني الكبير الذي اطلقه الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون حيث حشدت ادارة الاتحاد كافة طاقات النقابات الاقليمية ونظمت العديد من الاجتماعات المحلية والدراسات الاستقصائية لاستخلاص ما يمكن عمله وتقديمه من مقترحات للمساهمة في ازالة العراقيل. وقال انه بين المخاوف التي عبر عنها ممثلو الاتحاد خلال النقاش الكبير جاءت التعددية الادارية في مقدمتها، تلتها تفاوت المعاملة بين القطاعين العام والخاص بالاضافة الى عدم المساواة بين الشركات الصغيرة والكبيرة على المستوى الضريبي وأخيراً هدر الأموال العامة. هذه الرؤية التي افرج عنها النقاش الكبير لم تدفع رؤساء الشركات الصغيرة والمتوسطة من اقتراح التدابير لمعالجة الوضع الاقتصادي فقط بل كانت مناسبة للتعبير عن الرغبة في دفع البلاد الى شواطى الامان لكي تستعيد فرنسا مكانتها ويتوقف اقتصادها عن تسجيل النقاط السلبية.

فيما يتعلق بتدويل وعولمة الشركات ونتائجها على بعض المؤسسات قال السيد بلاشيه بان الاتحاد يعتبر التنمية العالمية محور تطوير استراتيجي للشركات الصغيرة والمتوسطة واضاف بان الابتكار هو عنصراً هاماً بالنسبة لهذه الشركات لرفع نسبة حصصها في التجارة الدولية واعترف بان عدد الشركات الفرنسية المصدرة لا زال غير كافٍ وقال بان الاتحاد يعمل على تشجيع المؤسسات على التصدير، ويرغب باقناع اربابها بانه بامكانه امتلاك كل المكونات التي تؤهلهم لدخول الاسواق الخارجية، كما يعمل على تعريفهم بالمصدرين الآخرين لتبادل الممارسات الجيدة ولمساعدتهم في العثور على محاور لضمان نجاح مسارهم ونهجهم.

وفي هذا السياق، شدد السيد جان لوبلاشيه على التاريخ والروابط التي تجمع بين فرنسا مع الدول العربية وعلى الفرص المتوفرة، والمتطلبات العديدة لهذه البلدان، التي لا يبعد معظمها عن اكثر من ٦ ساعات عن أوروباو الى الخبرة في مجال الطيران، والصناعة الزراعية، والمعدات للصناعة النفطية، ومستحضرات التجميل، والصحة والبناء واشار الى اهمية رعاية هذه البلدان بالاهتمام الخاص وقال بان الغرفة التجارة العربية الفرنسية لها في هذا المجال دورها المنفرد. أما بالنسبة للعلاقات التي تجمع بين الغرفة العربية الفرنسية والاتحاد العام للشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة فقد اشار السيد جان لوبلاشيه بانها قديمة ومتينة وقال بان الاتحاد هو عضو في غرفة التجارة العربية منذ سنوات عديدة لانه يعتبر الغرفة العربية الفرنسية المؤسسة الأفضل لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية التي ترغب في التصدير أو التمركز في الدول العربية.

وفي الختام دعا السيد جان لوبلاشيه إلى تعزيز الشراكة بين المؤسستين وقال انه لا شك أن لكل من الغرفة والاتحاد مصالح مشتركة لكنه يمكن للاتحاد أن يرتبط ارتباطًا كاملا مع الغرفة نظرًا لأنها تنوي بناء هيكلة مشابهة للنهج الفرنسي وتركيز نشاطاتها لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الغرفة التجارية
العربية الفرنسية

ورشة عمل جغرافية بالشراكة بين الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومؤسسة بيزنيس فرانس

مصر القوة الاقتصادية الثانية في افريقيا، سوق متعددة المميّزات

نظمت الغرفة التجارية العربية الفرنسية بالتعاون مع مؤسسة (بيزنيس فرانس) والادارة العامة للخزينة، ومجموعة (سانوفي) ومكتب المحاماة المصري (معتوق بسيوني) يوم الخامس عشر من شهر مارس ورشة عمل خاصة بمصر والطاقات الاقتصادية التي يختزنها هذا البلد الذي يعتبر القوة الاقتصادية الثانية في افريقيا والفرص الاستثمارية التي يوفرها في سائر المجالات من صناعة الاغذية الى الصحة والتنمية المدنية والاطر القانونية في مجال الاعمال والاستثمار.

وتميز اللقاء بحضور السفير الفرنسي في القاهرة السيد ستيفان روماتيه الذي كان في طليعة المشجّعين على الاستثمار في مصر حيث القى كلمة أكد فيها ان جميع الشروط متوافرة لكي تحسّن فرنسا تموضعها وتواجدها في مصر. وقال ان هناك اليوم فرصة سانحة امام الثلاثة الاف شركة فرنسية التي تتعاطى التصدير و١٦٠ مؤسسة اختارت أرض النيل. واثنى السفير روماتيه على الديناميكية الاقتصادية التي تتمتع بها مصر اليوم أشاد بأجواء الاستقرار السائدة مذكرا بان الاقتصاد المصري يسجّل نموا يزيد عن معدل ٥٪ في الكثير من القطاعات التي يمكن لفرنسا ان تؤكد فيها على مهاراتها. ولفت في هذا الصدد الى دور العلاقات الثنائية المميزة التي تربط البلدين في جذب الشركات الفرنسية للاستثمار في مصر. وانهى كلامه بالقول: كل هذه المعطيات تؤكد ان الوقت الآن مؤات جدا لزيادة استكشاف السوق المصرية سواء بهدف الاستثمار فيها أو التصدير اليها.

وتناوب على الكلام كل من السيد جيروم باكونان، رئيس الدائرة الاقتصادية في سفارة فرنسا في القاهرة ، والسيد لودوفيك بريفو رئيس مكتب (بيزنيس فرانس) في العاصمة المصرية وأكدا بدورهما على المعجزة الاقتصادية القائمة حاليا في مصر خصوصا على ضوء الحاجات الضخمة والمتزايدة التي يفرضها النمو السكاني القوي في غياب بعض الصناعات المحلية ، او التي تتطلبها المشاريع العمرانية الكبرى والمشاريع المتعددة على صعيد البنى التحتية.

وتميز اليوم المصري في باريس بعدد من المداخلات الاخرى، كانت بينها مداخلة للسيد هنري بوميران عضو مكتب الغرفة التجارية العربية الفرنسية الذي قدم شهادة عن تجاربه في العمل في مصر.

والتقت المداخلات في شكل عام عند القول على ان عملية ولوج السوق المصرية وحسن الاستفادة من كامل فرصها وطاقاتها، مسألة تحتاج ايضا الى حسن اعداد وتحضير نظرا لخصوصية عدد من الانظمة والقوانين التي ترعى الاستثمار وريادة الاعمال، ولهذا تحرص الغرفة التجارية العربية الفرنسية على تنظيم منتدى خاص للشركات الراغبة في الاستثمار في مصر خلال شهر اكتوبر. وللمزيد من المعلومات حول هذا المنتدى يرجى الاتصال بالسيد دومينيك برونان:
dominique.brunin@ccfranco-arabe.org

You can run an ad in this Neswletter or on the Chamber's website :
Contact us at Tél : 01 45 53 20 12
e-mail: info@ccfranco-arabe.org

المغرب : أي نموذج للتنمية؟

واحدًا تلو الآخر... في السابع والعشرين من شهر مارس في إطار التظاهرات التي تنظمها السفارة المغربية في باريس تحت عنوان " اربعاء السفارة" ، ثم في الثامن من أبريل، في معهد العلوم السياسية في باريس، تم تنظيم لقائين هامين ضما العديد من الخبراء الاقتصاديين والباحثين وكبار المسؤولين السياسيين ورجال الأعمال وربات العمل والطلاب والصحفيين، للمشاركة في الحوار وتبادل الآراء حول نموذج التنمية في المغرب وانعكاساته على مسار المملكة.

اللقاء الاول تم تنظيمه في السابع والعشرين من شهر مارس تحت عنوان فرنسا المغرب وجهات نظر متقاطعة : العولمة والطبقة الوسطى وضم كل من السيد كريستيان دو بواسو، استاذ فخري ورئيس دائرة الاقتصاديين، والسيد لارابي جعيدي، الاستاذ الباحث بجامعة محمد الخامس بالرباط والخبير الاقتصادي المعروف. أما اللقاء الثاني الذي تم تنظيمه بالشراكة بين السفارة المغربية ومعهد العلوم الساسية تحت عنوان نحو نموذج جديد للتنمية في المغرب فقد ضم مجموعة من الاخصائيين من بينهم محمد قباج، المستشار السابق لجلالة ملك المغرب ووزير الاقتصاد والمالية السابق، السيدة منية بوستة، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية، السيد شكيب بن موسى، سفير المملكة المغربية لدى فرنسا، خالد سفير، مدير عام الاقاليم بوزارة الداخلية في المملكة المغربية، لارابي جعيدي، ،فؤاد بن صديق، المدير الإداري في مؤسسة فيجيو إيريس بالمغرب، غيوم سارات ترامزايغ، المدير التنفيذي لقسم العلوم الاقتصادية في معهد العلوم السياسية، والسيدة كلير شاربي رئيسة قسم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مداخلات المحاضرين كانت هامة وغنية ليس بالامكان استعراضها باكملها ضمن هذه الاسطر القليلة لذلك نقدم بعض المقتطفات منها لعرض المواضيع الهامة التي طرحت كالمسار الرفيع الذي حققه المغرب في السنوات الأخيرة عبر الخطط الاقتصادية الرئيسية التي اتبعها والتي تمحورت حول اعتماد مبدأ التصنيع مع سياسات قطاعية طموحة نجحت في غالبيتها في تحقيق اهدافها : الزراعة، والسياحة، ومشاريع البنى التحتية الكبرى، والإصلاحات في المجالات الإدارية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالاقاليم، والإصلاحات الاجتماعية واهمها المساواة بين الرجل والمرأة بالتعاون مع مؤسسة –مداونة– او المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. هذا المسار الاصلاحي النموذجي الطموح دفع الى تصنيف المغرب دولة ناشئة حقيقية . كما يمكننا أيضا أن نقدر عبر مداخلات المحاضرون وضوح الطموحات الخارجية للمغرب : القوة المتوسطية الملتزمة، الشريك التاريخي للاتحاد الأوروبي وفرنسا، والقوة المحلية الصاعدة والمعلنة في القارة الافريقية. يمكننا أيضا أن نرحب بوضوح الرؤية الإستراتيجية طويلة الأجل للمغرب والإجماع عليها، على وجه الخصوص النموذج الاقتصادي والسياسي، اللذان يمنحان المملكة النوعية الحاسمة والقراءة السهلة لمساره خاصة بالنسبة بالمستثمرين الاجانب.

وفي قراءة واضحة لما قاله كل من السادة محمد قبّاج، لارابي جعيدي، سعادة السفير شكيب بن موسى، وفؤاد بن صديق، يمكننا الوصول الى نفس الاستنتاجات واسعراض نفس التحديات. لان الواقع يشير الى ان النموذج المغربي بات امام العديد من التحديات فالنمو حتى عند عتبة الخمسة بالمئة لم يعد قادراً على تقليص التفاوتات بين الاقاليم والمساواة بين مختلف الطبقات الشعبية إلى المستوى المرجو مما يؤدي إلى استياء شعبي متزايد، واصبح من المؤكد اليوم انه يتعين على المغرب مواجهة العديد من التحديات الجديدة بالاضافة الى التحديات القديمة كالوصول إلى موارد المياه والطاقة وإدارتها، والتعليم والتدريب والتأهيل وخلق الوظائف الجديدة... هذا هو في الواقع خلاصة للنموذج القائم الذي اصبح تأثيره من حيث التحول الهيكلي بطيئًا للغاية وبالتالي اصبحت الحاجة إلى التسارع في التغيير والاصلاح فيه ملحة على وجه الخصوص في المجال الاجتماعي والمدني، لجعل النموذج الحالي نموذجاً أكثر شمولية، وبالتالي اكثر استدامة.

لكل هذه التحديات التي تم طرحها استعرض المحاضرون بعض الخطوط العريضة للاصلاحات التي يمكن الوصول عبرها الى الحلول الناجعة المرجوة لضمان مسار كفيل برفع كافة التحديات كالتحول في منهج السياسة العامة لاستهداف آفاق وأولويات جديدة ،وتنسيق أفضل بين القطاعات وتحديث امثل للسياسات الاقليمية والمحلية ... مسارات كان قد أشار الى العديد منها جلالة الملك محمد السادس في الكثير من خطاباته الأخيرة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية

www.ccfranco-arabe.org